



يتعلق من الضرر بالترك كما فسر به الحجة في الاقتصاد واما ان يراد به
 الذي عدمه يودي الى امر محال كما يقال وجوزوا المعلوم انما يتعلق
 اذ لا يتعلق بوقوعه واجب وقوعه اذ عدمه يودي الى محال وهو ان يصير
 العلم جهلا فان اراد الحصر وهو التعريف بقوله ان ابتدا المطلق مثلا ولم
 المعنى الاول وهو ان تركه ضررا لاجل ان لا يفتقر به كقولنا فاقاوه
 للضرر وطرقا للضرر محال في حقه تعالى واقترب به كقولنا فاقاوه
 اراد المعنى الثاني وهو ان عدمه يودي الى محال فهو مسلم حيث نظرنا
 ان ابتدا المطلق والتكليف قد تعلق العلم بوقوعه اذ يوجب سبق العلم
 بوقوعه بشي لا بد من وجود ذلك الشيء العلم بوقوعه و اراد الحصر
 يكون ابتدا المطلق واجبا معني ثالثا فهو علمه ومورثه كذا في الحجة وقد
 حقق المصنف ان المعتزلة يريدون المعنى الثاني وهو الذي عدمه
 يودي الى محال لكن ليس هو انقلاب العلم جهلا بل الجهل يقال
 واعلم انه يعني المعتزلة يريدون بالواجب ما اى فضلا ثبت تركه ينظر
 في نظرا العقل والجار والحجور من تعلق بقوله يثبت وثبت المنص
 بسبب ترك مقتضى قيام الداعي الى ذلك الفعل وحذ من متعلق به
 المنص العلم به مع تعظيم جناب البارى تعالى عن التجري اسمه
 على اللسان مع اضافة هذه الكلمة المستهجنة وهو اى الداعي بها
 كمال القدرة الالهية والمعنى المطبق انتفا الصارف عن ذلك الفعل
 فترك المراعاة المذكورة فيما مر معنا هالابلفظها وهي مراعاة ماهونه
 اصلي للعبد في الدين فقط او في الدين والدينام مع ذلك اى مع تباين
 الداعي وانتفا الصارف بخلاف تركه تعالى عنه فيجب تمام الد

التي لا يمكن ان يقع عن تعاليله سبحانه عما لا يليق وهذا الذي يريدون
 هو المعنى الثاني الذي ذكر حجة الاسلام فان حاصله ان عدم الفعل
 يودي الى محال في حقه سبحانه وتعالى وظاهر تسليم الحجة
 انه المعنى الثاني في الاصل فاصدق والمعنى قولنا المعلوم يجب وقوعه
 فيه يعني صحيح ومراد به اى مراد حجة الاسلام رحمه الله تسليم اطلاق
 لفظ الوجوب فقط لهذا المعنى لا تسليم اطلاقه مع موضوعه اى مع
 تسليم ما وضع له عند ههنا وهو ان الواجب ما يثبت بتركه نقص في
 العقل وهو في محال فيه الجهل كما مر فان هذا من مذهب الاعتزال
 وانما مراده ان ابتدا المطلق واجب الموقوع لتعلق العلم بوقوعه وان ابتدا
 التكليف كذلك لان عدم وقوعه يودي الى محال هو انقلاب العلم
 جهلا وهذا غير متعلق بفسود اهل الاعتزال والاولي وان لا يمكن ذلك
 مراد حجة الاسلام بان سلم لغير اطلاق الوجوب مع تسليم موضوعه في
 كلامه على ما قدمنا من ان يراد ان كل اصلي للعبد يجب وقوعه له لان
 كل ما على وقوعه للعبد فهو الاصل له عند ههنا من ان هذا لما اغت
 في تزيه البارى تعالى اذ لا يخفى ان كل مسلم فانما يقصد المباشرة في
 تزيه البارى سبحانه بما ينسب اليه فلا يمكن القول بوجوب الاصلي
 على الله سبحانه الامم القول بان كل ما وقع في الاديان فهو الاصل للعبد
 لما مر عن من انه يثبت بترك ما لم يقع منه نقص في نظرا العقل وهو
 محال في حقه سبحانه وصرح الامام يعني ما مر لخرين في ههنا
 المعنى من كلام ابي القاسم الكبي وهو من روس معتزله بغداد وصرح
 الامام في معنى معتزلة بخلافه والى انتخبات الكفاية البارى تعالى